



عبدالله المسفر الدعواني
almesfer@hotmail.com

«بدون» أصلي وتايواني

لا أعلم كيف يفكر المسؤولون عن ملف المقيمين بصورة غير قانونية في الكويت (البدون)؟ ولا أفهم أي سبب لتسويق القضية وتأجيل حلها بشكل جذري من الأساس وبشكل قاطع يريح الجميع بمن فيهم المواطن الكويتي نفسه، ولا أجد أي حكمة من تعامل الشرطة غير الحكيم مع المتظاهرين من البدون نعم نحن جميعا ضد ما يقوم به البدون حاليا من مظاهر شغب وفوضى، لكننا في الوقت نفسه ضد أن يتم التعامل معهم بوحشية وعنف وقمع أمني على غرار ما حصل مع النواب سابقا ومع المواطنين بين حين وآخر، ونحن أيضا ضد أن يكون لهؤلاء البدون حقوق ولا يحصلون عليها.

ملف البدون ملف مضحك مبكي حيث تجد شقيقتين أحدهما بدون والآخر كويتي، وفي الوقت نفسه تجد عراقيين وسوريين وربما سيلانين يدعون أنهم «بدون» وهم لم يقضوا في البلد حتى أكثر من سنوات بسيطة فاختلط الحابل بالنابل والمستحق للجنسية بمدعي أحقيته في الجنسية والعجلة تدور وكرة الثلج تكبر لأننا لا نحلها وهو ما سيؤدي في النهاية إلى كارثة كبرى تصيب الكويت كلها. البطة في اتخاذ القرارات العاجلة والحاسمة والمهمة يؤدي لمصائب، وملف البدون لم يعد من الممكن السكوت عليه، وعلى الحكومة أن تخرج لنا باللح شامل فلماذا لا تقوم بتجنيس الـ 35 ألف بدون الذين أعلنت أنهم مستحقون للجنسية؟ ولماذا لا يقوم الفضالة مسؤول الملف الأول في الكويت بالإعلان عن النتائج التي توصلوا إليها ويبدأ في اتخاذ الخطوات واحدة ثم الأخرى (تجنيس المستحقين - تعديل أوضاع غير المستحقين)؟

الآن يمارس المسؤولون حماقات أمينة تضر بسمعة الكويت في المحافل الدولية ليؤكدوا أن الكويت دولة بولييسية قمعية. الآن نتفاهم الوضع الإنساني لهذه الشريحة من المجتمع ولابد من النظر إليهم نظرة إنسانية، الآن بات الكويتي قلقا في بلده من التظاهرات والمناوشات والفوضى.

يا سمو الرئيس، اجعل ملف البدون في أول سلم أولوياتك، ولا تستمع لأصحاب الدماء الزرقاء الذين يريدون الاستحواذ على كل شيء.. يا سمو الرئيس، قل لرجال الأمن أن تجمعات البدون لن تضر الأمن وحتمًا سينصرفون بعد ألا يجدوا أحدا يرد عليهم أو يتحرش بهم.. يا سمو الرئيس، نحن ككويتيين لا نريد أن نسمع كلمة «بدون» تتردد مرّة أخرى سواء «بدون» أصلي أو «بدون» تايواني.. فهل هذا ممكن؟



الحرف 29
waha2waha@hotmail.com

حرائق سياسية.. مفتعلة!

لو أغمضنا أعيننا ألف مرة، وتلحفنا النسيان وقمنا بدفن رؤوسنا بالرمال فلن نغيب حقيقة أن هناك محاولة حرق متعمدة تتعرض لها الحكومة الحالية أو ما تعرف باسم «الحكومة الجديدة».. القديمة». لست في معرض الدفاع عنها ولا عن رئيسها فلم أفلح هذا مع أي حكومة سابقة، ولست مستعدا لأن ألبس اليوم ثوب محامي الحكومة، ولكن مخطئ الف مرة من يعتقد أن القضايا التي أثيرت خلال الأيام الـ 20 الماضية كانت محض صدفة، ولن أعدد قضية معينة، بل اعني كل القضايا التي أثيرت في الأيام الأخيرة، فلم يكن توقيت أثارها أو كيفية أثارها امرا يمكن أن نرده إلى أنها مجرد قضاء وقدر وأن السياسة عالم من المفاجآت، فلا بد من أن يكون وراء أثارها بهذا الشكل فاعل أو

دعار الرئيسي

مجموعة من الفاعلين، تماما كالحرائق، هناك حرائق حتى ولو حصدت ارواحا يمكن من خلال معاينة بسيطة ان تثبت انها حرائق بسبب ماس كهربائي، وهناك حرائق وان بدت بسيطة ايضا يمكن ان نستدل من خلال معاينة بسيطة انها حرائق متعمدة.. وما هو ظاهر لنا اليوم ان المحرقة السياسية التي تتعرض لها الحكومة الحالية «الجديدة القديمة» هي حرائق مفتعلة، هدفها وإن كان غير واضح في الوقت الحاضر، إلا أن هناك مستفيدين من تأجيج نيران قضايا متفرعة دفعة واحدة، ووجود فاعلين وراء تلك الحرائق السياسية لا يعني ان الحكومة بريئة منها، فهي تتحمل جزءاً من مسؤولية انتشارها كونها لم تعرف كيفية اطفائها أو احتوائها او حتى السيطرة عليها.



nasser@behbehani.info

د. ناصر بيهباني

هل ثمة أولويات أكثر من التعليم نطالب بها النواب الذين سوف يتوجهون بعد الثاني من فبراير إلى مجلس الأمة؟ وهل ثمة برنامج حكومي أهم من هذه القضية نطالب بها الحكومة الحالية؟ في كل عام دراسي تبرز مشكلة التعليم في مدارسنا، حيث يعود الطالب إلى المنزل منهكا متعبا وعلى الأغلب غير مستوعب للدروس التي تلقاها في المدرسة، وبعد كل هذا الجهد والتعب ونقبت ساعات من الدوام نعود ونعقب كاهل الطالب بدروس خصوصية، أي ان الطفل يتحول إلى آلة ميكانيكية أو مجرد ساعة رقمية نضبطها على خيبتنا التعليمية التي لم نجد لها حلا حتى اليوم. إن أكثر من حرك مياه التعليم الراكدة

malharfi@hotmail.com

د. محمد بن علي النهري

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ثوابت الدين الإسلامي ولا يمكن لأي مجتمع مسلم أن يستقيم أموره من دون الاعتماد على هذين الركنتين الأساسيين، وبطبيعة الحال فلكل مجتمع طريقته في فهم المعروف والمنكر، ففي بعض البلاد العربية - مثلا - شرطة للأداب مهمتها ملاحقة المخالفين للأداب العامة التي تعاقب عليها قوانين تلك الدول مثل: البغاء، والتحرش بالنساء، وعبادة الشياطين وغير ذلك من الأعمال المنافية للأداب والأخلاق العامة، وفي دول أوروبا وأمريكا ما يشبه النهي عن المنكر خاصة فيما يتعلق بالكذب ومخالفة القوانين وقضايا التحرش والاعتصاف، وهكذا نرى أن كل قضايا الأخلاق داخلة فيما يسمى «المعروف والمنكر» في الفقه الإسلامي وبحسب الدين الإسلامي.

وفي السعودية إذا أطلق اسم «الهيئة» فالقصد به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومعروف أن السعودية جعلت من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هدفا تسعى إلى تحقيقه بغية حماية الأخلاق ومحاربة المنكرات بجميع أنواعها ليبقى المجتمع سليما قدر الإمكان. لكن هيئة الأمر بالمعروف تلاقى هجوما قاسيا عليها من خارج السعودية وأحيانا من داخلها وربما كانت ملاحظتها للمجاهرين



إنخفاقات الكبار يتحملها الصغار

وجهة نظر



ويسألونك عن الهيئة

هو الوزير والنائب والكاتب د.أحمد الربيعي، يرحمه الله، وكان من أكثر الوزراء حماسة وتنظيرا لصالح التربية والتعليم ولكن مع ذلك لم يستطع ان يحقق كل ما كان يكتب عنه، ولا ما كان يطمح إليه في طروحاته، وكثيرون غيره مروا بعد ذلك على هذه الوزارة منهم وزراء تكنوقراط من أصحاب الاختصاص ومع ذلك لم تتحرك هذه الوزارة بالشكل الذي يتناسب مع تسارع وتيرة الحياة التقنية والعملية في العالم، فمازالت الحقيبة في المدارس الخاصة تثقل ظهر الطالب وإن كان تخلص منها طالب المدارس الحكومية بعد الفلاش ميموري، ومازال المدرس الخصوصي يعيش على ما لم يكمله من شرح في الفصل المدرسي.

بارتكاب المنكرات في الأسواق العامة وراء هذا الهجوم المتلاحق ومحاولة الإساءة لسمعتها وأسلوب عملها ولا يعني هذا أنها بريئة من كل ما يقال عنها ولكن ما يقال فيه مبالغة كبيرة واقتراعات في بعض الأحيان. هناك اتفاق - فيما أظن - على أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن هناك اختلاف في الاتفاق على مفهوم وحدود «المعروف» و«المنكر»، كما أن هناك اختلافاً أيضاً على وسائل تحقيق الأهداف من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكيفية التعامل مع المخالفين لكي تتحقق الأهداف التي أرادها الإسلام من هذه الشعيرة. والسؤال الآن: هل يمكن أن يصبح المعروف منكرا والمنكر معروفاً؟ أي هل هذه الشعيرة ثابتة أم متحولة بحسب ظروف الزمان والمكان والأشخاص؟ الإجابة تحتاج إلى شرح كبير ولكنني سأختصر ذلك لأقول: هناك منكرات لا يمكن أن تبقى كذلك إلى قيام الساعة وأنا هنا أتحدث عن المجتمع المسلم فمثلاً: الخمر ستبقى منكرا، ومثلها الرنا والمخدرات وما شابه ذلك من المحرمات الثابت تحريمها، وهناك قضايا كانت من «المنكرات» في المجتمع السعودي في فترة سابقة ثم بفعل التغيير المجتمعي واتساع مفاهيم الفقه الإسلامي أصبحت

صحيح ان تعليمتنا مجاني ولكن نتساءل ما الذي يدفع البعض لتسجيل أبنائهم في مدارس خاصة بمقابل مادي؟ هذا يعني ان على الحكومة ألا تسترخص التعليم المجاني وعلى أساسه تهمل تطوير التعليم وتقديم الأفضل. عندما ينتقل الطالب إلى مراحل متقدمة في الجامعة، فإنه يحمل احباطاته معه فيصطدم بالبحوث التي يجد نفسه عاجزا عن تليتها، كما تزداد الفجوة أكثر حين يسافر إلى الخارج ليكمل دراسته العليا، ويلتقي بطلبة تلقوا تعليمهم كله عبر أسلاك الكمبيوتر والأقراص المدمجة وهكذا نجد أن أجيالنا تعيش في الدوامة نفسها طالما أن الحقيبة لاتزال تحمل على الظهر.

قابلة للتغير مثل مفاهيم: الاختلاط وقيادة المرأة للسيارة وعملها في بعض الأماكن وأنواع وأشكال الملابس للرجل والمرأة على حد سواء وغير ذلك من القضايا التي كان لابد من إعادة فهمها وبحسب الشريعة لكي يسير المجتمع بشكل متوازن.. سيبقى هناك اختلاف في الحكم على مشروعية هذه القضايا من عدمه، ولكن ما أردت قوله إن بعض ما كان يسمى «منكرا» أصبح شيئا آخر قبلته طائفة من المجتمع وسأيره الفقه الإسلامي مسانداً للفهم السائد وعندما أصدر الملك عبدالله قرارا باستبدال رئيس الهيئة الشيخ عبدالعزيز بن حمين بالدكتور عبداللطيف آل الشيخ أكثر الناس من التخمينات التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار، وتباشر بعض الليبراليين بالدكتور آل الشيخ باعتباره شديد الانفتاح! والذي أود تكليده أن المنكر سيبقى منكرا بغض النظر عن سبكون على رأس جهاز الهيئة وأن الدولة ستبقى محافظة على حماية مفاهيم الإسلام، وأخيرا فمصالحنا السعوديين جميعا كما هي مصلحة المسلمين عموما المحافظة على تقاليدهم الطيبة والمتفقة مع شريعتهم الإسلامية وعدم الالتفات إلى ما يقوله بعض الغربيين وغيرهم من افتراءات لا قيمة لها.



رؤى كويتية

ساعة الهاشم مفيدة لبناء القرار

تابتع البرنامج الجديد الذي تبثه قناة الصباح الإخبارية «ساعة مع الهاشم» والذي يعده ويقدمه الكاتب الكبير فؤاد الهاشم في تمام العاشرة مساء، فهذا البرنامج وبما يملكه الهاشم من معلومات وخفة دم تجعل المتابع يستفيد ويستمتع في الوقت ذاته، أما خفة الدم والظلم فهذه معروفة للكافة ولا جديد فيها، بيد أن ما يعينني اليوم هنا هو الاستفادة وبالتحديد الاستفادة الناخبين والناخبات لبناء قرارهم الانتخابي السليم الذي فيه صالحهم وصالح وطنهم، فالهاشم يعتبر بالفعل كنز معلومات عن معظم العاملين في الشارع السياسي وتاريخهم ومواقفهم وتناقضاتهم ستكون عنصر إفادة كبرى لبناء قرار انتخابي رصين.

ومن جانب آخر فإنني أتمنى على أستاذنا الهاشم أن يقلص مساحة الضيوف ويوسع مساحة عرض سجل التيارات والكتل السياسية والتوجهات السياسية التي استجذت على الساحة اليوم أو أن تترك الساعة لسوالف ويضاف وقت إضافي للمقابلات، فوالله ورغم المساحة التي أراها ضيقة لسوالف بوعبدالرحمن إلا أنني أستفد واستمتع كثيرا بل وأناشع ذاكرتي بحوادث كنت شاهدا عليها إلا أنني نسيتهما بسبب المشاغل والزمن، واليوم ونحن نعيش هذه الأيام الحاسمة من عمر وطننا العزيز فإننا بحاجة ماسة للمعلومة الصادقة (التي تعج بها ساعة الهاشم) التي تعيننا على بناء قرار انتخابي صائب لخدمة هذا الوطن العزيز وأهله الكرام.

وفي الختام أشكر قناة الصباح وأهنتها على إنتاج هذا البرنامج القيم وخفيف الظل «ساعة مع الهاشم» الذي سعدت واستفدت منه كثيرا، وأدعو اخواني وأخواتي القراء الكرام لمتابعته.

amam_14@yahoo.com
د. خديجة المحميد



مبدنيات

بالم تابعا مظاهر العنف والإيذاء النفسي والبدني الذي مارسته قوات الأمن ظهر يوم الجمعة السابق ضد إخواننا البدون رجالا ونساء وأطفالا، نذهم أنهم خرجوا للمطالبة بحقوقهم في مظاهرة سلمية. هذا في وقت تشد أنظار الدول والمؤسسات الديموقراطية لأجواء العملية الانتخابية التي يعيشها بلدنا في ظروف استثنائية شهدت عنفا غير مسبوق عندنا في البرلمان السابق المنحل وفي قضايا الشارع الكويتي. وحيث إنه من أبرز قيم الممارسات الديموقراطية الحراك السلمي ومقابليته بإجراءات سلمية تحفظ حقوق الأفراد وكرامتهم، فإن الاعتداء الذي تم على المتظاهرين البدون سجل أمام أنظار العالم ومنظمات حقوق الإنسان على حكومتنا الحالية ضعفا في معالجة الملفات الحقوقية، ولأن أصحاب القضية الحقوقية البدون لا يملكون القوة والاقتدار المدني للدفاع عن أنفسهم لكونهم عزلا من الجنسية التي تؤمن لهم مواجهة وطنية، وليست لهم القدرة المادية الفعلية للدفاع عن أنفسهم، فقد وقع العنف عليهم بأوامر من وزارة الداخلية بعنوان عنف القوي المقدر على الضيف المسالم، وهو عنوان بمقتضى الشريعة الإسلامية والضمير الإنساني مخز ويصح تحديده بأنه «العنف المخزي».

وقد صرحت سارة لي ويتسون مديرة فرع الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس وتوش في بيان المنظمة الذي انتقد قرار السلطات الكويتية بمنع تظاهرات البدون قائلته: «إنه تعرض مخز لحرية التعبير السلمية وحرية اجتماع البدون»، وبيئت أن «هذه الحقوق العالمية ملك الجميع من دون تمييز، سواء كانوا مواطنين أو يناضلون من أجل الحصول على المواطنة».

قانون البلاد لا يمنع من التظاهر السلمي، والمطالبة بالحقوق ليست جريمة، والاعتداء على الإنسان الأعزل المسالم ليس مظهر قوة، بل هو مظهر ضعف وحيرة وارتباك يعقد الموقف ويخلق فيه مشاكل جديدة. والحل الذي يسجل للحكومة قوتها وهيبتهما الإسراع بشكل عملي ولملوس في تنفيذ الخطوات المقررة لإصاف البدون على مستوى منح الجنسية للمستحقين منهم ومعاملة من يحملون منهم جنسية بلد آخر معاملة الوافدين بتوفير جميع الخدمات المدنية لهم على أرض الكويت الطيبة. في مثل هذه الظروف التي وصلنا لها، التباطؤ في الإجراءات العملية المطلوبة سيكون مؤشرا سلبيًا لفقدان مصداقية الحكومة في الحل وستتطور الأمور إلى منحى لا تحمد عقباه.

العنف المخزي